# الفصل السابع

## طبيعة العلاقات المتبادلة بين عمل المرأة وبيئاتها الإجتماعية

obeikandl.com

obeikandl.com

# المحتويات

تمهيد.

أولا : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري.

ثانيا : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية.

ثالثا : الخلاصة .

obeikandi.com

obeikandl.com

## تمهيد:

أحرزت الدراسات الجادة لعمل المرأة وانعكاساته في الوطن العربي تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقد حاولت هذه الأبحاث والدراسات استكشاف الأبعاد المختلفة لمسألة عمل المرأة، ولقد توصلت جميعها إلى أنه ينظر لعمل المرأة بوصفه مسألة ثانوية وذلك لكون المرأة تؤدي أعمالاً أقل تخصصاً من الرجل، وأقل إنتاجية منه، ولأن هناك آثاراً جانبية متباينة يتركها خروج المرأة للعمل على حياة الأسرة، وذلك ناتج ربما عن عدم مراعاة الضغوط الناتجة عن كونها امرأة عاملة، بالإضافة لدورها الأساسي بوصفها ربة أسرة وزوجة، ولهذا بدأت تطرح بعض الآراء والأفكار منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تدور حول بقاء المرأة في المنزل، وذلك لتسهم في التخفيف من الضغوط الاقتصادية المصاحبة لبطالة بعض الرجال . وأجريت أبحاث ودراسات نفسية بهدف التركيز والإشادة بدور الأم والزوجة؛ لإغراء المرأة بالعودة للمنزل والتفرغ فقط لهذه الأدوار التي من خلالها ستحقق ذاتها، وتجد نفسها فيها .

في المقابل هناك المؤيدون لعمل المرأة والمشجعون لذلك، فقد عرض كل من " الزياني ومجاهد " لأهمية دخول المرأة العربية سوق العمل؛ لكون العمل يكسبها الاحترام بوصفها إنساناً مستقلاً، وأن المصاعب التي تواجه المرأة العاملة بالإمكان التغلب عليها، وحلها عن طريق التسهيلات والخدمات التي ينبغي توفيرها لها . (الحسون : ١٤١٤هـ، ٣٩ ) .

وعلى الرغم من إثبات المرأة لنفسها في العمل، واعتراف غالبية المجتمعات العربية بكونها عضواً فاعلاً ومنتجاً، ومازال دورها الأسري وواجباتها لم تتغير، بل وجدت المرأة العاملة نفسها في وضع لا يمكنها من خلاله إنجاز مهامها وأعبائها الأسرية بشكلها التقليدي، لذلك اقتضى الأمر إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية حول

مسألة عمل المرأة، ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة الميدانية لواقع المرأة السورية، التي كان من نتائجها، أن دخول المرأة التعليم وانخراطها في العمل الاجتماعي، أدى بشكل أو بآخر إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط بمجالات متعددة كأسلوب التنشئة الاجتماعية، وزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه السلطة التقليدية في العائلة والمجتمع نحو التغير، إذ أصبحت المرأة العاملة تشارك الرجل في القرارات في محيط الأسرة والمجتمع، كما أدى عمل المرأة – أيضاً – إلى قلب بعض المعايير التي كانت سائدة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل محيط الأسرة (الكبره : ١٩٧٨م ) .

أما في دراسة " مادلين نصر " حول مشاركة النساء في مجمل قوة العمل لمنطقة المشرق العربي، فأكدت نتائجها على أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بلبنان تحتل الدرجة الأولى بين البلدان العربية، ويتساوى عمل المرأة بالمدينة في هذا البلد مع عملها بالريف، وتطرح الباحثة السؤال هنا فيما إذا أثر ذلك على طبيعة الأدوار التقليدية التي تقوم بها الزوجة – الأم العاملة في لبنان ؟ ولقد أكدت نتائج الدراسات العديدة أن المجتمع يعهد إلى المرأة بأدوار متعاظمة التحديد والتخصص والتنوع، إلا أن ذلك لم يغير تغييراً جذرياً عميقاً في العلاقات الاجتماعية، وبقيت العلاقات والواجبات الأسرية على ثباتها سواء فيما يتعلق بشأن الزوج، أو الأطفال، أو المنزل، أو عائلة الزوج . وتشير الباحثة إلى أن الازدواجية التي تحياها المرأة العاملة العربية، التي عليها أن تثبت درجة عالية من الكفاءة والإتقان والتفوق في مجال عملها، وفي الوقت نفسه عليها عندما تعول منزلها أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة، وعليها أن تكون زوجة وأمًّا وامرأة تقليدية في آن، تلك الازدواجية حسبما أشارت الباحثة، في حياة المرأة العاملة، تشكل مأزقاً للثنائي الزوجي، وقد يدفع الأطفال ثمناً باهظاً لهذه الأزمة ( نصر : ١٩٨٨م ) .

إن المجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها خارج المنزل جزءاً منفصلاً عن ذاتها . إذ عليها أن تمارس في بيتها أدوارها التقليدية متمثلة في

علاقاتها الأسرية والقرابية، دون أن يؤثر العمل على شخصيتها ومواقفها. في المقابل عليها أن تمارس العمل بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة . والواقع أنه من غير الممكن أن يبقى العمل هامشيًّا، مهما انفصل عن الشخصية في مدة زمنية ما، فالتغيير يحصل، وشخصية المرأة تتغير، وكذلك الرجل، فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة، فهي موظفة وفاعلة في عدة قطاعات، ولقد أشار " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن خروج المرأة للعمل ولّد مجموعة من المشكلات، منها ما هو ناتج عن عدم تمكن المرأة من القيام بواجباتها الأسرية على أكمل وجه، ومنها ما هو ناتج عن غيرة الزوج وحساسيته ضد التقاء زوجته مع الجنس الآخر . ( حطب، مكي : ١٩٨٧م، ١٦٤ ) .

## أولاً : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري :

تشير معظم الدراسات إلى أن المرأة العاملة المتزوجة تواجه في الغالب صعوبات في الجمع بين أدوارها المتعددة بشكل فاعل ( فخرو : ١٩٨٨م، ٨ ) إذ ترتب على خروجها للعمل ازدواجية المسؤولية بين البيت والعمل في توزيع الوقت والجهد ومحاولة التوازن والتكامل بين الوظيفتين، وخصوصاً أن مشكلات المرأة مازالت تطرح، وكأنها مشكلات خاصة بالمرأة وحدها، وليست جانباً أساسياً من مشكلات المجتمع، ولهذا مازال الرجل يشعر على الدوام بأن عمل المرأة يتم على حساب مصلحته الخاصة، وذلك على الرغم من وجود المرأة السعودية في بعض مجالات العمل إلا أن مفهومها الذاتي عن نفسها لايزال متأثراً بنظرة المجتمع، وبالتقاليد المرتبطة بتوزيع الأدوار حسب الجنس .

**جدول رقم (١٢٤)**

**يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لحدوث مشكلات**

**في الأسرة ناتجة عن عمل الزوجة**

| الاستجابات | المقترح الأول | | لا | |
|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ |
| - خاصة بالأبناء | ١٥٢ | ٣٩ر٥ | ١١٧ | ٣٠ر٤ |
| - خلافات بين الزوج والزوجة . | ٩١ | ٢٣ر٦ | ١٤٤ | ٣٧ر٤ |
| - مشكلات مالية . | ٧٤ | ١٩ر٢ | ١٥٣ | ٣٩ر٧ |
| - خاصة بالأوقات والجيران والأصدقاء | ١٩ | ٤ر٩ | ١٨٧ | ٤٨ر٦ |
| - لا تحدث مشكلات | ١٦٢ | ٤٢ر١ | ٥٩ | ٢١٥ر٣ |

يتضح من الجدول رقم (١٢٤) أن (٥ر٣٩٪) من المبحوثات أفدن بأن عمل المرأة يؤدي إلى حدوث مشكلات في الأسرة، خاصة بالأبناء، بينما أفادت نسبة (٦ر٢٣٪) بأن عمل المرأة يسبب مشكلات وخلافات بين الزوج والزوجة، في حين ذكرت نسبة (٢ر١٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (٩ر٤٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (١ر٤٢٪) بأنه لا يحدث مشكلات .

ومن البيانات السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي عدم حدوث مشكلات بسبب عمل الزوجة خارج المنزل، مما يشير إلى تقبل المجتمع والزوج لعمل المرأة وذلك ليس لأنها فقط أثبتت جدارة ومهارة في مجال عملها، ولكن لأن التغيرات الاجتماعية السريعة، والحضارة العصرية الآلية فرضت ذلك، إضافة للضغوط الاقتصادية على الأسرة، والطبيعة الاستهلاكية للأفراد، مما يجعل الزوج يتغاضى إلى حد ما عن تقصير الزوجة في واجباتها الأسرية مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وتشير نتائج دراسة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، حول دراسة حالة المرأة الريفية المتزوجة، أن المرأة الريفية المصرية المتزوجة تقوم بالعديد من الأنشطة والأعمال خارج المنزل،

كالمساعدة في العمليات الزراعية، أو تصنيع بعض المنتجات الزراعية. والملاحظ أن الزوجات العاملات ذكرن أنه لم تقابلهن أي مشكلات في العمل، ولا في الأسرة نتيجة خروجهن للعمل، ولم تقابلهن اعتراضات من أسرهن عند العمل، وذكرت نسبة (٢٩٪) من إجمالي أفراد العينة أن هناك مشكلات أسرية ناجمة عن خروج زوجات أرباب الأسر للعمل خارج المنزل، وذلك راجع أساساً لعدم اعتقاد الزوج بدوره في مساعدة زوجته في الأعمال المنزلية؛ لأن هذا العمل يخص المرأة وحدها .

**جدول رقم (١٢٥)**

**يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث مشكلات خاصة بالأبناء ناتجة عن عمل الزوجة (×)**

| مشاكل خاصة بالأبناء / الحالة العملية للزوجة | نعم | | لا | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| عاملة | ١٠٤ | ٥١ر٠ | ١٠٠ | ٤٩ر٠ | ٢٠٤ | ٧٥ر٨ | ١٠ر٤ | ٠ر٠٠١ دالة |
| غير عاملة | ٤٨ | ٣٧ر٨ | ١٧ | ٢٦ر٢ | ٦٥ | ٢٤ر٢ | | |
| المجموع | ١٥٢ | ٥٦ر٥ | ١١٧ | ٤٣ر٥ | ٢٦٩ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١١٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠١). وبالرجوع إلى معطيات الجدول يتضح أن نسبة (٥١ر٠٪) من العاملات أجبن بـ(نعم) نسبة (٤٩ر٠٪) بـ(لا)، في حين أجابت غير العاملات بحدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٧٣ر٨٪)، وأجابت نسبة (٢٦ر٢٪ ) بـ( لا ) . ومما سبق يتضح من إجابة غير العاملات بوجود مشكلات أكثر من العاملات، الأمر الذي يبين عدم ارتباط مشكلات الأبناء بعمل الأم، فالمرأة السعودية عموماً على قناعة تامة بأن الاهتمام بالزوج وبالأولاد والإشراف على الأعمال المنزلية له الأولوية، وأن هذه الواجبات تمثل أدوارها الطبيعية، فحتى وهي عاملة خارج المنزل تواصل اهتمامها بأدوارها الرئيسية، وذلك من منطلق أنها تأتي في المقام الأول .

وتوصلت دراسة "آل الشيخ" إلى أن صراع رعاية الأولاد أكثر أشكال الأدوار انتشاراً لدى السيدات العاملات، وذلك على الرغم من أن ( ٦٠٪ ) منهن لديهن مربية خاصة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كثير من الدراسات حول اعتبار تربية الأولاد أهم وظيفة للمرأة كدراسة " مجلس القوى العاملة : ١٩٨٧م )، ودراسة ( الخطيب: ١٩٨٧م)، ودراسة ( حلواني : ١٩٨٣م ) .

**جدول رقم (١٢٦)**

**يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة (×)**

| خلافات بين الزوج والزوجة / الحالة العملية للزوجة | نعم | | لا | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| عاملة | ٥٢ | ٢٩ر٥ | ١٢٤ | ٧٠ر٥ | ١٧٦ | ٧٤ر٩ | ٢٤ر٨ | ٠ر٠٠٠٠٠ دالة |
| غير عاملة | ٣٩ | ٦٦ر١ | ٢٠ | ٣٣ر٩ | ٥٩ | ٢٥ر١ | | |
| المجموع | ٩١ | ٣٨ر٧ | ١٤٤ | ٦١ر٣ | ٢٣٥ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٦) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٤ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠) وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة (٢٩ر٥٪) من العاملات أجبن بـ ( نعم )، أي تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل، بينما أجابت نسبة (٧٠ر٥٪) بـ (لا) وفي المقابل نجد أن نسبة (٦٦ر١٪) من غير العاملات أجبن بـ (نعم) يحدث خلافات بين الزوج والزوجة، وأجابت نسبة (٣٣ر٩٪ ) من الفئة نفسها بعدم حدوث خلافات . والملاحظ أن غير العاملات يتفقن في حدوث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل الزوجة أكثر من العاملات، مما يؤكدن أن حدوث الخلافات بين الزوجين ليس من الضروري أن يكون ناتجاً عن عمل الزوجة. ويشير " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن كثيرًا من الدارسين لظاهرة عمل الزوجة يخطئون عندما يعدّون الخلافات الزوجية نتيجة من نتائج عمل المرأة

خارج المنزل، وأنها بخروجها واختلاطها بالآخرين، ربما فقدت قناعاتها، وكثرت متطلباتها واحتياجاتها، مما يؤزم علاقتها بزوجها . حيث يشير " حطب " إلى أن عدم الشعور بالخطر الكامن في البيئة لا يلغي وجوده، وأن خروج المرأة للعمل ليس هو السبب المباشر، بل يعدّه من الظروف التي أسهمت في بلورة نواة مشكلة موجودة أصلاً .( الحسون : ١٤١٤هـ - ٤٤ - ٤٥ ) .

وتتفق هذه النتائج مع النتيجة التي توصلت إليها ( آل الشيخ : ١٩٩٠م ) في دراستها، حيث أشارت إلى أن صراع العلاقة بالزوج يأتي في المرحلة الثالثة بالنسبة للأدوار الأكثر شيوعاً لدى المرأة السعودية العاملة، وهذا يخالف ما قد نتوقعه فيما يتعلق بالمرأة السعودية العاملة، وربما لأن المرأة السعودية لا تستطيع أن تعمل إلا بعد موافقة الزوج، أو ولي الأمر، فهي تعيش في مجتمع يعدّ الرجل هو المسؤول الأول عن الأسرة، والطلاق بيده، ومن ثم فهو قد يستخدم هذا الحق أحياناً في منع الزوجة من العمل ( آل الشيخ : ١٩٩٠م، ١٤٩ ) .

**جدول رقم (١٢٧)**

**يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة ناتجة عن عمل الزوجة (×)**

| خلافات بين الزوج والزوجة / تعليم الزوج | نعم | | لا | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| ابتدائي | ٨ | ٦١ر٥ | ٥ | ٣٨ر٥ | ١٣ | ٥ر٦ | ١٠ر٥ | ٠ر٠٦ دالة |
| متوسط | ١٠ | ٤٧ر٦ | ١١ | ٥٢ر٤ | ٢١ | ٩ر٠ | | |
| ثانوي | ٢٥ | ٤٨ر١ | ٢٧ | ٥١ر٩ | ٥٢ | ٢٢ر٣ | | |
| جامعي | ٣٢ | ٣٣ر٠ | ٦٥ | ٦٧ر٠ | ٩٧ | ٤١ر٦ | | |
| دراسات عليا | ١٤ | ٢٨ر٦ | ٣٥ | ٧١ر٤ | ٤٩ | ٢١ر٠ | | |
| أخرى | ١ | ١٠٠ر٠ | | | ١ | ٠ر٤ | | |
| المجموع | ٩٠ | ٣٨ر٦ | ١٤٣ | ٦١ر٤ | ٢٣٣ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١٥٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٧) وجود علاقة بين متغير تعليم الزوج، وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة، إذ بلغت قيمة كا٢ ( ١٠ر٥ )، مما يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠٦ر٠٠ )، ومن الجدول نفسه يتضح أن نسبة (٥ر٦١٪) أجابت بـ ( نعم )، بينما أجابت نسبة ( ٥ر٣٨٪ ) بـ ( لا )، وذلك بالنسبة للزوج بمستوى التعليم الابتدائي. بينما نجد أن نسبة ( ٦ر٤٧٪ ) من اللاتي وصل مستوى أزواجهن إلى التعليم المتوسط أجابت بـ ( نعم )، في حين أجابت نسبة ( ٤ر٥٢٪ ) بـ(لا). أما الأزواج بمستوى التعليم الثانوي فقد أجابت زوجاتهم بـ (نعم ) تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة (١ر٤٨٪ )، في حين أجابت بـ(لا) نسبة ( ٩ر٥١٪ ) بينما أجابت نسبة ( ٣٣ ٪ ) من الزوجات اللائي أزواجهن بمستوى التعليم الجامعي بـ ( نعم )، بينما أجابت نسبة ( ٦٧٪ ) بـ ( لا ) . وذلك يعني أن الخلافات الزوجية تقل كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج، إذ نجد أن الزوجات التي توافق على وجود خلافات مستوى تعليم أزواجهن ابتدائي بلغت نسبتهن ( ٥ر٦١٪ )، بينما اللاتي أزواجهن بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبتهن ( ٦ر٢٨٪ )، مما يشير إلى تأثير المستوى التعليمي للزوج إلى قبوله عمل الزوجة، إذ أحياناً تكون العادات والتقاليد المجتمعية أقوى تأثيراً من المستوى التعليمي، وجاء في دراسة ( آل الشيخ : ١٩٩٠م، ١٥١ ) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل الشعور بالصراع، وذلك لأن التعليم يؤثر في طريقة معاملة الزوج للزوجة، وفي معالجة ما يصادفه من مشكلات، أما إذا كان المستوى التعليمي للزوج متدنياً فإن الصراع يزداد لدى المرأة، لأن الزوج الذي نشأ في مجتمع على أنه هو صاحب القرار في كل الشؤون الأسرية، لن يتنازل عن أي حق يرى أنه قد منحه إياه المجتمع، مما يولد شعوراً لدى المرأة بالصراع .

**جدول رقم (١٢٨)**
**يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمساعدة الزوج لزوجته في تحمل بعض مسؤوليات الأسرة**

| الاستجابات | المقترح الأول | | لا | |
|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ |
| - السؤال عن الأولاد في المدرسة . | ٢٩٨ | ٧٧ر٤ | ٧٠ | ١٨ر٢ |
| - مساعدتهم في المذاكرة . | ١٩٥ | ٥٠ر٦ | ١٥٩ | ٤١ر٣ |
| - بحث مشكلاتهم ليومية معهم . | ٢٥١ | ٦٥ر٢ | ١٠٢ | ٢٦ر٥ |
| - مساعدتهم في اختيار المهنة . | ٢٤٣ | ٦٣ر١ | ٦٣ | ١٦ر٤ |
| - متابعتهم والسؤال عن أصدقائهم | ٢٨٨ | ٧٤ر٨ | ٥٠ | ١٣ر٠ |
| - أخرى | ١ | ٠ر٣ | - | - |

ومن الجدول رقم (١٢٨) يتضح أن نسبة ( ٧٧ر٤٪ ) أجابت بـ ( نعم )، أي أن الزوج يساعد زوجته في السؤال عن الأولاد في المدرسة، وأجابت نسبة ( ١٨ر٢٪ ) بـ (لا) . في حين أجابت نسبة ( ٥٠ر٦٪ ) بأنه يساعدهم في المذاكرة، وأجابت نسبة (٤١ر٣٪) بـ ( لا ) . بينما نسبة ( ٦٥ر٢٪ ) أجابت بأنه يبحث مشكلاتهم اليومية معهم، وأجابت نسبة ( ٢٦ر٥٪ ) بـ ( لا ) . وفي المقابل ذكرت نسبة ( ٦٣ر١٪ ) أنه يساعدهم في اختيار المهنة، بينما أجابت نسبة ( ١٦ر٤٪ ) بـ ( لا )، وأجابت نسبة (٧٤ر٨٪ ) بأنه يتابعهم ويسأل عن أصدقائهم، في حين أجابت نسبة ( ١٣ر٠٪ ) بأنه لا يفعل ذلك .

ومما سبق نلاحظ أن الزوج يساعد زوجته في معظم مسؤوليات الأولاد، ولكن بالنسبة لمساعدتهم في المذاكرة، نجد أن أغلبية الأزواج يعتمدون على الزوجة في ذلك، إذ ذكرت نسبة (٤١ر٣٪) من الزوجات أنه لا يساعدهم . وتوصلت دراسة (العتيبي : ١٩٩٣م، ١١٥) إلى أن خروج المرأة للعمل لم يؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى علاقتها الزوجية أو في تفهم كل من الزوجين لمعاناة الآخر التي تتمثل في مساعدة الزوج للزوجة في الشؤون المنزلية، كما توصلت دراسة (نياز: ١٤١٥هـ، ١٩٥ ) إلى أن الأمهات العاملات يعانين مشكلات أسرية اجتماعية؛ نتيجة خروجهن للعمل، كقلة الوقت الذي تقضيه المرأة العاملة مع الزوج والأولاد، وافتقاد الجلسات

الأسرية الهادفة لتوجيه الأطفال وتربيتهم، وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م، ١٤٩) تبين أنه بالنسبة لمشاركة أزواج النساء العاملات وغير العاملات في تربية الأطفال أن زوج العاملة يسأل عن الأولاد في المدرسة بنسبة (٧ر٤٧٪)، ولغير العاملات بنسبة ( ٩ر٤١٪ )، أما من ناحية مساعدة الأبناء على المذاكرة بالنسبة للزوجات العاملات فكانت نسبة مشاركة الأزواج (١٩٪)، ولغير العاملات بنسبة ( ٧ر٩٪ ). وبالنسبة لمشاركة الزوج في تحديد مستقبل الأبناء، ومساعدتهم في اختيار المهنة بنسبة ( ٩ر١٪ ) للعاملات ولغير العاملات بنسبة ( ١ر١٦٪ ) . أما من ناحية رعاية الأطفال بالنسبة للعاملات فبلغت النسبة ( ٧ر٢٦٪ )، ولغير العاملات نسبة (٩ر١٢٪ ) . أما من حيث اختيار أصدقاء الأبناء فبلغت النسبة ( ٧ر٤٪ ) للعاملات، و( ٤ر١٩٪ ) لغير العاملات .

وبشكل عام، فإن الأسرة السعودية تعيش الآن مرحلة انتقالية، فمن الطبيعي أن تتغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن تتغير مفاهيم الدور بالنسبة للجنسين والأدوار المتوقعة لكل منهما، إلا أنه مازالت هناك بعض الأدوار التي يحتفظ بها كل من الزوجين بغض النظر عن درجة التحديث، فمازال للعادات والقيم المجتمعية تأثيرها على الأفراد على الرغم من التغيرات الاجتماعية المختلفة .

**جدول رقم (١٢٩)**

**يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة**

**وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)**

| موقف الزوجة / تعليم الزوجة | تصر على ضرورة المشاركة | | تتركه يفعل ما يريد | | تستعين بالأقارب للضغط عليه | | تحاول إقناعه | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | ك | ك | ٪ | | |
| ابتدائي | ١ | ٥ر٠ | ١٧ | ٨٥ر٠ | | | ١ | ٥ر٠ | ١ | ٥ر٠ | ٢٠ | ٥ر٢ | ٣٩ر٩ | ٠ر٠٠٠ دالة |
| متوسط | ١ | ٣ر٢ | ١٣ | ٤١ر٩ | ٣ | ٩ر٧ | ١٢ | ٣٨ر٧ | ٢ | ٦ر٥ | ٣١ | ٨ر١ | | |
| ثانوي | ٢ | ١ر٧ | ٤٧ | ٤٠ر٩ | ١٠ | ٨ر٧ | ٤٩ | ٤٢ر٦ | ٧ | ٦ر١ | ١١٥ | ٣٠ر٠ | | |
| جامعي | ١ | ٠ر٥ | ٦٤ | ٣٤ر٠ | ٨ | ٤ر٣ | ٨٢ | ٤٣ر٦ | ٣٣ | ١٧ر٦ | ١٨٨ | ٤٩ | | |
| دراسات عليا | ١ | ٣ر٤ | ٩ | ٢١ر٠ | | | ١٤ | ٤٨ر٣ | ٥ | ١٧ر٢ | ٢٩ | ٧ر٦ | | |
| المجموع | ٦ | ١ر٦ | ١٥٠ | ٣٩ر٢ | ٢١ | ٥ر٥ | ١٥٨ | ٤١ر٣ | ٤٨ | ١٢ر٥ | ٣٨٣ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٩ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠٠٠ر٠ ) . إذ تبين بيانات الجدول أن الزوجات في مستوى التعليم الابتدائي أجبن بأنها توافق عن رضاء بنسبة (٠٥ر٠٪ )، وترضى بالأمر الواقع بنسبة ( ٨٥ر٠٪ )، وتطلب الطلاق بنسبة ( ٠٥ر٠٪)، بينما أشارت الزوجات بمستوى التعليم المتوسط إلى أنهن يوافقن عن رضاء بنسبة ( ٢ر٣٪ )، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة ( ٩ر٤١٪ ) . ويستعين بالأقارب بنسبة ( ٧ر٩٪ )، ويطلبن الطلاق بنسبة ( ٧ر٣٨٪ ) على حين أشارت الزوجات في مستوى التعليم الثانوي إلى أنهن يوافقن عن رضاء بنسبة ( ٧ر١٪ )، وأنهن يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٩ر٤٠٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة ( ٧ر٨٪ ) وبأنهن يطلبن الطلاق بنسبة ( ٦ر٤٣٪ )، أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد أجبن بأنهن يوافقن عن رضاء بنسبة ( ٥ر٪ )، بينما يرفضن الأمر الواقع بنسبة ( ٠ر٣٤٪ )، ويستعن بالأقارب بنسبة ( ٣ر٤ ٪ )، في حين أجبن بأنهن يطلبن الطلاق بنسبة ( ٦ر٤٣٪ )، وأجابت الزوجات في مستوى الدراسات العليا بنسبة (٤ر٣٪) بأنهن يوافقن عن رضاء، وأشارت نسبة ( ٠ر٣١٪ ) بأنهن يرضين بالأمر الواقع، وذكرت نسبة ( ٣ر٤٨٪ ) بأنهن يطلبن الطلاق .

ومن البيانات السابقة نلاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يزداد إحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها، وترفض فكرة التعدد، ونتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ودخولها ميدان العمل، برزت ظواهر أسرية جديدة، كتأخر سن الزواج للجنسين، وانخفاض معدل المواليد، وبالتالي صغر حجم الأسرة الحديثة، إضافة إلى تقهقر معدلات تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة الطلاق .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٨٠) وجود علاقة بين المتغيرين حيث بلغت قيمة كا٢ (٠ر٢٨) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٥ر٠). وتشير بيانات الجدول إلى أن الزوجة التي لديها من طفل إلى طفلين توافق عن رضاء بنسبة (٩ر٠٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة ( ١ر٢٦٪ )، وتستعين

بالأقارب بنسبة (٤ر٥٪)، وتطلب الطلاق بنسبة ( ٩ر٥٥ ٪ ) . أما الزوجة التي لديها (من ٣ إلى ٤ أطفال )، فتوافق عن رضاء بنسبة ( ٣ر١٪ )، وترضى بالأمر الواقع بنسبة ( ٠ر٤١٪ )، وتستعين بالأقارب بنسبة ( ١ر٥٪ )، وتطلب الطلاق بنسبة (٥ر٣٨٪). أما الزوجة التي معدل أطفالها ( من ٥ إلى ٦ أطفال )، فتوافق عن رضاء بنسبة ( ٣ر٢٪ )، وترضى بالأمر الواقع بنسبة ( ٩ر٤١٪ )، وتستعين بالأقارب بنسبة ( ٠ر٧٪ )، وتطلب الطلاق بنسبة (٢ر٣٧٪)، والزوجة بمعدل أطفال ( ٧ فما فوق) توافق عن رضاء بنسبة ( ٢ر٣٪ )، وترضى بالأمر الواقع بنسبة ( ٠ر٧١٪ )، وتستعين بالأقارب بنسبة ( ٢ر٣٪ )، وتطلب الطلاق بنسبة ( ٩ر١٢٪ ) .

ومما سبق يتضح أن أعلى النسب تتركز في استجابتي الرضاء بالأمر الواقع، إذ بلغ إجمالي هذه الاستجابة لدى جميع الفئات نسبة ( ٣ر٣٩٪ )، بينما استجابة التي تطلب الطلاق بلغ إجمالي استجابة جميع الفئات نسبة ( ١ر٤١٪ ) . وقد يكون ارتفاع نسبة استجابة طلب الطلاق راجعاً للأسباب السابق ذكرها عن تغير وضع المرأة، وتغير النظرة النسبية إليها من قبل المجتمع، مع أنه يتضح من البيانات أنه كلما زاد عدد أطفال الزوجة كلما قلت نسبة الطلاق، مما يشير إلى أن وجود الأطفال يشكل نقطة ضعف للزوجة في هذه الناحية، فالزوجة قد تضطر للقبول بالأمر الواقع حرصاً على البقاء بجانب أطفالها، وحرصاً منها على عدم تعريض الأطفال لأي مخاوف وأحاسيس بعدم الأمان عند شعورهم بالخلافات بين والديهم . وربما يفسر هذه النتيجة انتشار ظاهرة الزواج الصامت في المجتمع السعودي، أي عدم وجود علاقة حميمية بين الزوجين، وعدم تواصلهما بالشكل المطلوب، ومثل هذه الأسرة يطلق عليها مصطلح ( القوقعة الفارغة) أو مصطلح " الاغتراب الزواجي Marrietal Alination .

**جدول رقم (١٣٠)**

**يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)**

| موقف الزوجة / الحالة العملية للزوجة | أوافق عن رضاء | | أرضى بالأمر الواقع | | أستعين بالأقارب | | أطلب الطلاق | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | | ك | ٪ | | |
| عاملة | ٦ | ٢ر٠ | ١٠٤ | ٣٤ر٧ | ١٦ | ٥ر٣ | ١٣٥ | ٤٥ر٠ | ٣٩ | ١٣ر٠ | ٣٠٠ | ٨٧ر١ | ١٤ر٥ | ٠ر٠٠٥ دالة |
| غير عاملة | – | – | ٤٧ | ٥٦ر٠ | ٥ | ٦ر٠ | ٢٣ | ٢٧ر٤ | ٩ | ١٠ر٧ | ٨٤ | ٢١ر٩ | | |
| المجموع | ٩ | ١ر٦ | ١٥١ | ٣٩ر٣ | ٢١ | ٥ر٥ | ١٥٨ | ٤١ر١ | ٤٨ | ١٢ر٥ | ٣٨٤ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٤ر٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٥) إذ تشير معطيات الجدول إلى أن العاملات توافقن عن رضاء بنسبة (٢ر٠٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٥ر٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪) . أما غير العاملات فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٥٦ر٠٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٦ر٠٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٢٧ر٤٪) .

ويلاحظ أن هناك فرقاً في نسب استجابة العاملة وغير العاملة للموقف، فالعاملة ترضى بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪) وغير العاملة بنسبة (٥٦ر٠٪)، والعاملة تطلب الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪)، وغير العاملة بنسبة (٢٧ر٤٪)، وربما يرجع ذلك لقلة البدائل المطروحة أمام غير العاملة، إذا هي طلبت الطلاق، وذلك في ظل كونها معتمدة مادياً على الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف، منه، وطبعاً لا يشكل عمل الزوجة عاملاً كافياً بالنسبة لها لاتخاذ مثل هذا الموقف حتى من حيث كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف منه، وطبعاً لا يشكل كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف عائلة الزوج ومدى تقبلهم لاتخاذها مثل هذا القرار، بالإضافة لمكانة عائلتها الاجتماعية والاقتصادية . في المقابل نجد أن المرأة غير العاملة إذا لم تملك دخلاً خاصّاً بها

فهي تعتمد أساساً على الزوج، ومن الصعب أن تتخذ هذا الموقف؛ لأنها ستفقد كثيراً من الامتيازات التي تتمتع بها، ولا ينطبق هذا الوضع على الزوجة غير العاملة فقط، بل على الزوجة العاملة كذلك؛ لأن اتخاذ قرار طلب الطلاق سيترتب عليه عواقب كثيرة، وخصوصاً في ظل وضع المرأة في المجتمع السعودي . فالمرأة السعودية لا تستطيع اتخاذ قرارات كثيرة من دون موافقة ولي أمرها، حتى في حالة كونها بالغة متمكنة وأمًّا للأولاد، وحتى في حالة طلاقها لا يتقبل المجتمع استقلال الزوجة مع أولادها في مسكن خاص؛ لذلك تضطر كثير من الزوجات إلى الرضى بالأمر الواقع؛ لأنه يظل أفضل الخيارات والبدائل المطروحة أمامها .

**جدول رقم (١٣١)**

**يوضح العلاقة بين متغير طبيعة عمل الزوجة**

**وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)**

| موقف الزوجة / طبيعة عمل الزوجة | أوافق عن رضاء | | أرضى بالأمر الواقع | | أستعين بالأقارب | | أطلب الطلاق | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | ك | ك | ٪ | | |
| معلمة | ٢ | ١ر٨ | ٤٦ | ٤٠ر٤ | ٤ | ٣ر٥ | ٤٣ | ٣٧ر٧ | ١٩ | ١٦ر٧ | ١١٤ | ٣٠ر٥ | ٧٦ر٩ | ٠ر٠٠٠٠٠ |
| إدارية | ١ | ٨ر | ٤٣ | ٣٥ر٢ | ٨ | ٦ر٦ | ٥٨ | ٤٧ر٥ | ١٢ | ٩ر٨ | ١٢٢ | ٣٢ر٦ | | |
| أخصائية اجتماعية | | | ٦ | ٢٦ر١ | ٢ | ٨ر٧ | ١٢ | ٥٢ر٢ | ٣ | ١٢ر٠ | ٢٣ | ٦ر١ | | |
| طبيبة | | | ١ | ٣٣ر٣ | | | ٢ | ٦٦ر٧ | | | ٣ | ٨ر | | |
| ممرضة | ١ | ٥٠ر٠ | | | ١ | ٥٠ر٠ | | | | | ٢ | ٥ر | | |
| سيدة أعمال | | | | | | | | | ١ | ١٠٠ر٠ | ١ | ٠ر٣ | | |
| ربة منزل | | | ٤٣ | ٥٨ر٩ | ٥ | ٦ر٨ | ١٩ | ٣٦ر٠ | ٦ | ٨ر٢ | ٧٣ | ١٩ر٥ | | |
| أخرى | ٢ | ٥ر٦ | ٨ | ٣٢ر٢ | ١ | ٢ر٨ | ٢٠ | ٥٥ر٦ | ٥ | ١٣ر٩ | ٣٦ | ٩ر٦ | | |
| المجموع | ٦ | ١ر٦ | ١٤٧ | ٣٩ر٣ | ٢١ | ٥ر٦ | ١٥٤ | ٤١ر٢ | ٤٦ | ١٢ر٣ | ٣٧٤ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٧٩ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠).

إذ تشير البيانات إلى أن الزوجات المعلمات يوافقن عن رضاء بنسبة (٨ر١٪ )، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤ر٤٠٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٥ر٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٧ر٧٣٪) . أما بالنسبة للإداريات فيوافقن عن رضاء بنسبة (٨ر٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة ( ٢ر٣٥٪ )، ويستعن بالأقارب بنسبة (٦ر٦٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٥ر٤٧٪ )، في حين أن الإخصائيات الاجتماعيات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (١ر٢٦٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة ( ٧ر٨٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة ( ٢ر٥٢٪ ) بينما نجد أن الطبيبات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣ر٣٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٧ر٦٦٪ ) . وبالنسبة للممرضات نجدهن يوافق عن رضاء بنسبة ( ٠ر٥٠٪ )، ويستعنّ بالأقارب بنسبة ( ٠ر٥٠٪). بينما بالنسبة لربات المنزل، فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٩ر٥٨٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٨ر٦٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٠ر٢٦٪ ).

والملاحظ أن أعلى النسب بالنسبة لطلب الطلاق هي للطبيبات، وقد يؤكد ذلك ما سبق، من أن طبيعة عمل الزوجة يعدّ من العوامل المؤثرة في مثل هذا القرار لو اضطرت، فهي تتمتع بالاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة لارتفاع دخلها، أيضاً إضافة إلى أن الطبيبة مادامت قد عملت بهذه الوظيفة فإن ذلك يُعدّ مؤشراً لتقبل عائلتها استقلاليتها، وترك الحرية لها لاتخاذ مثل هذا القرار لو اضطرت إلى ذلك في مقابل ذلك، نجد أن أقل نسبة فيما يتعلق بطلب الطلاق في فئة ربات المنزل، مما يؤكد ما سبق من حيث قلة البدائل المطروحة أمام الزوجة غير العاملة، ومن ثم ليس من السهل عليها اتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثم نجدها ترضى بالأمر الواقع، وخصوصاً أن المعطيات تؤكد أن أعلى نسبة بالنسبة لخيار الرضى بالأمر الواقع يقع في فئة ربات المنزل وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه.

مما سبق يتضح أن عمل الزوجة خارج المنزل لم يؤدّ إلى حدوث مشكلات في الأسرة إذ أكدت ذلك نسبة ( ٤٢٪ ) من أفراد عينة البحث، وربما يرجع ذلك لقناعة الزوجة السعودية وإيمانها بأهمية دورها زوجةً وأمًّا وربة منزل وإعطاء

الأولوية لأدوارها تلك على دورها عاملة، بالإضافة لارتفاع مستوى تعليم الزوج، ومن ثم مرونته وتقبله لعمل الزوجة، ومن ثم مساعدتها على تحمل مسؤوليات الأبناء، خاصة في ظل ارتفاع مستوى المعيشة ومساهمة الزوجة العاملة في دخل الأسرة . كما أكدت معطيات الدراسة الميدانية تغير شخصية المرأة خاصة العاملة، واتضح ذلك من موقفها في حالة زواج زوجها بأخرى إذ أشارت النسبة الأعلى في حالة حدوث مثل هذا الموقف إلى أنها ستلجأ لطلب الطلاق .

## ثانياً : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية :

تُعدّ الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة من الموضوعات المثيرة للجدل والصراع لدى الزوجين . فعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أثرت على مكانة المرأة نسبياً بشكل إيجابي، إلا أن هناك جوانب أسرية واجتماعية وثقافية خاصة بالمرأة السعودية لم تتعرض للتغير، وذلك لأن الدور لكل من الجنسين يتحدد بناء على المعايير الثقافية التي يعتنقها الفرد وطبيعة القيم التي توجه تفكيره بناء على الخلفية الاجتماعية والثقافية والسلوكيات المرتبطة بذلك .

وإلى جانب مشاركة الزوجة في اتخاذ قرارات تتعلق بتأسيس علاقات اجتماعية مع آخرين، سواء أكانوا أقارب، جيراناً، أصدقاء، يعتمد بالأساس على موافقة الزوج، إذ لا تزال القرارات الأسرية بيد الزوج، منها قرار إقامة علاقات اجتماعية مع آخرين .

ويوضح الجدول رقم (١٣٢) توزيع أفراد العينة تبعًا لصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

**جدول رقم (١٣٢)**

**يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار**

**في إقامة علاقات جديدة مع آخرين**

| الاستجابات | المقترح الأول | | لا | |
|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ |
| - الزوج . | ٢٩ | ٧ر٥ | | |
| - الزوجة . | ٣٠ | ٧ر٨ | | |
| - هما معاً . | ٢١٨ | ٥٦ر٦ | | |
| - حسب الظروف | ١٠٧ | ٢٧ر٨ | | |
| - لم تجب . | ١ | ٠ر٣ | | |
| المجموع | ٣٨٥ | ١٠٠ر٠ | | |

يوضح الجدول رقم (١٣٢) أن استجابات عينة البحث من أن الزوج هو صاحب القرار بنسبة ( ٧ر٥٪ )، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة ( ٧ر٨٪ ) في حين أن القرار من قبلهما معاً بنسبة ( ٥٦ر٨٪ )، وكان صاحب القرار حسب الظروف بنسبة (٢٧ر٨٪ ).

ومما سبق يلاحظ أن أعلى نسبة هي التي تؤكد أنهما معاً يشتركان في اتخاذ قرار إقامة العلاقة، مما يشير إلى اختلاف القيم المحددة، العلاقة الزوجة والزوج، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( الغريبي : ١٩٩٧م، ١٧٠ – ١٧١ ) حيث بلغت نسبة من يعتقدن بوجوب مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية ( ٥٦ر٨٪) من مجموع أفراد العينة، بينما بلغت نسبة من يعتقدن بأنه من حق جميع أفراد الأسرة المشاركة في اتخاذ القرارات (٣١ر٩٪)، في حين بلغت نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوج هو صاحب القرار في ذلك بنسبة ( ٥ر٢٪ )، أما نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوجة هي صاحبة القرار ( ٠ر٦٪ )، في حين ترى نسبة (٥ر٥٪) أنه من حق أشخاص آخرين لهم الحق في اتخاذ القرار كأسرة الزوج وأسرة الزوجة .

ويبين الجدول رقم(١٣٣) طبيعة العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين.

**جدول رقم(١٣٣)**

**يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة**

**وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين**

| صاحب القرار / الحالة العملية للزوجة | الزوج | | الزوجة | | هما معا | | حسب الظروف | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| عاملة | ٢١ | ٧,٠ | ٢٣ | ٧ر٩ | ١٧١ | ٥٦,٨ | ٨٦ | ٢٨,٦ | ٣٨ | ٧٨,٤ | ٠٩١ | ٠ر٨ غير دالة |
| غير عاملة | ٨ | ٩ر٦ | ٧ | ٨ر٤ | ٤٧ | ٥٦,٦ | ٢١ | ٢٥,٣ | ٨٣ | ٢١,٦ | | |
| المجموع | ٢٩ | ٧,٦ | ٣٠ | ٨,٨ | ٢١٨ | ٥٦,٨ | ١٠٧ | ٢٧ر٩ | ٣٨٤ | ١٠٠ر٠ | | |

يتضح من الجدول رقم(١٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢(٠,٩١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٨)، إذ أشارت معطيات الجدول إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة يُعدّ الزوج هو صاحب القرار بنسبة(٧,٠٪)، في حين أن الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة(٧,٦٪)، بينما هما معا بنسبة(٥٦,٨٪) أشارت نسبة(٢٨,٦٪) بأن القرار يتخذ حسب الظروف. أما بالنسبة للزوجة غير العاملة، فكان الزوج صاحب القرار بنسبة(٩,٦٪)، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة(٨,٤٪)، في حين هما معاً صاحبا القرار بنسبة(٥٦,٦٪)، بينما كان حسب الظروف بنسبة(٢٥,٣٪).

## جدول رقم (١٣٤)

## يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة

## وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

| صاحب القرار / طبيعة عمل الزوجة | الزوج | | الزوجة | | هما معاً | | حسب الظروف | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| معلمة | ٩ | ٧ر٩ | ٩ | ٧ر٩ | ٦٧ | ٥٨ر٨ | ٢٩ | ٢٥ر٤ | ١١٤ | ٣٠ر٥ | ١١ر٦ | ٠ر٩ غير دالة |
| إدارية | ٨ | ٦ر٦ | ١٠ | ٨ر٢ | ٧١ | ٥٨ر٢ | ٣٣ | ٢٧ر٠ | ١٢٢ | ٣٢ر٣ | | |
| إخصائية اجتماعية | ٢ | ٨ر٣ | ٢ | ٨ر٣ | ١١ | ٤٥ر٨ | ٩ | ٣٧ر٥ | ٢٤ | ٦ر٤ | | |
| طبيبة | | | | | ١ | ٣٣ر٣ | ٢٠ | ٦٦ر٧ | ٣ | ٨ر | | |
| ممرضة | | | | | ٢ | ١٠٠ر٠ | | | ٢ | ٥ر | | |
| سيدة أعمال | | | | | ١ | ١٠٠ر٠ | | | ١ | ٣ر | | |
| ربة منزل | ٨ | ١١ر١ | ٧ | ٩ر٧ | ٤٢ | ٥٨ر٣ | ١٥ | ٢٠ر٨ | ٧٢ | ١٩ر٣ | | |
| أخرى | ٢ | ٥ر٦ | ٢ | ٥ر٦ | ١٨ | ٥٠ر٠ | ١٤ | ٣٨ر٩ | ٣٦ | ٩ر٦ | | |
| المجموع | ٢٩ | ٧ر٨ | ٣٠ | ٨ر٠ | ٢١٣ | ٥٧ر٠ | ١٠٢ | ٢٧ر٣ | ٣٧٤ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١١ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩) . حيث يتضح من الجدول أن نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً ( ٥٨ر٨٪) بالنسبة للمعلمات، أما الإداريات فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٥٨ر٢٪)، أما بالنسبة للإخصائيات الاجتماعيات فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما (٤٥ر٨٪)، وبالنسبة للطبيبات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً ( ٣٣ر٣٪)، وبالنسبة للممرضات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (١٠٠ر٠٪)، ولربات المنزل كان اتخاذ القرار من قبلهما معاً نسبة (٥٨ر٣٪) .

ومما سبق يتضح أن نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة في ربات المنزل أعلى

منها لدى العاملات حيث بلغت ( ٧ر٩٪ ) ، مما يؤكد على تغير القيم والمعايير السائدة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الزوجين، نتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على مكانة المرأة بشكل إيجابي، سواء في المجتمع بشكل عام أو في دخل الأسرة .

كما اتضح ذلك أيضاً من خلال ارتفاع نسبة اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الزوجين معاً مما يشير لطبيعة علاقة الزمالة والمشاركة بين الزوجين .

ويبين الجدول رقم(١٣٥) العلاقة بين متغير مستوى وظيفة الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

**جدول رقم (١٣٥)**

**يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة**

**وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)**

| صاحب القرار / مستوى وظيفة الزوجة | الزوج | | الزوجة | | هما معاً | | حسب الظروف | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| إدارة عليا | ١ | ٩ر٢ | ٢ | ٥ر٩ | ١٧ | ٥٠ر٠ | ١٤ | ٤١ر٢ | ٣٤ | ١١ر٧ | ٥ر٦ | ٠ر٤ غير دالة |
| إدارة متوسطة | ١٦ | ٧ر٧ | ١٥ | ٧ر٢ | ١٢٢ | ٥٨ر٩ | ٥٤ | ٢٦ر١ | ٢٠٧ | ٧١ر٤ | | |
| إدارة دنيا | ٣ | ٦ر١ | ٦ | ١٢ر٢ | ٢٥ | ٥١ر٠ | ١٥ | ٣٠ر٦ | ٤٩ | ١٦ر٩ | | |
| المجموع | ٢٠ | ٦ر٩ | ٢٣ | ٧ر٩ | ١٦٤ | ٥٦ر٦ | ٨٣ | ٢٨ر٦ | ٢٩٠ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (١١) ، عدد العاملات (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٥ر٦) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠ر٤ ). وتشير معطيات الجدول إلى أن العاملات بمستوى الإدارة العليا كانت نسبة اتخاذ القرار من قبل أزواجهن فقط ( ٢ر٩٪ ) ، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بنسبة ( ٥ر٩٪ ) ، في حين أنهما شاركا في اتخاذ القرار بنسبة ( ٥٠ر٠٪ ) ، وذكرت نسبة

( ٢ر٤١٪ )، أن القرار يتخذ حسب الظروف . على حين أجابت العاملات بمستوى الإدارة الوسطى، بإن الزوج يتخذ القرار بنسبة ( ٧ر٧٪ )، والزوجة تتخذ القرار بنسبة ( ٢ر٧٪ )، وكانت نسبة اتخاذهما القرار معاً ( ٩ر٥٨٪ )، بينما حسب الظروف بنسبة ( ١ر٢٦٪ ) وفيما يتعلق بالعاملات بمستوى الإدارة الدنيا كان الزوج صاحب القرار بنسبة ( ١ر٦٪ )، بينما الزوجة كانت صاحبة القرار بنسبة (٢ر١٢٪)، في حين هما معاً أصحاب القرار بنسبة (٠ر٥١٪). وذكرت نسبة ( ٦ر٣٠٪ ) أنه حسب الظروف .

ويلاحظ من معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة اتخاذ الزوج للقرار كانت متدنية، في المستويات العليا، مقارنة بنسبة اتخاذ الزوج للقرار في المستويات المتوسطة والدنيا، وربما يشير هذا إلى أن تعود الزوجة العاملة في مستوى الإدارة العليا على اتخاذ قرارات في مجال عملها، جعلها تتعود ذلك، وأصبح جزءاً من شخصيتها، حتى في علاقاتها خارج العمل، كعلاقتها بزوجها وأبنائها، وقد يشير ذلك إلى أن تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين حدث نتيجة للتغيرات الاجتماعية بشكل عام، ومن ثم تغير كثير من القيم الاجتماعية السائدة، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً، على جميع المستويات الإدارية للزوجات العاملات .

وفي دراسة ( عزيز : ١٩٨١م، ١٣٥ ) اتضح أن نسبة مشاركة الزوجات العاملات، في المجالات المعلقة بشؤون الأسرة بلغت ( ٣ر٨٧٪ ) مقابل ( ٧ر٥٠٪ ) من غير العاملات في حين أن ( ٧ر١٢٪ ) من العاملات لا يشاركن في اتخاذ القرارات مقابل ( ٣ر٤٩٪ ) من غير العاملات، مما يشير إلى أنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة إلى رفع مكانتها الأسرية، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرار .

## جدول رقم (١٣٦)

## يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج

## وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

| صاحب القرار / تعليم الزوجة | الزوج | | الزوجة | | هما معاً | | حسب الظروف | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| ابتدائي | ٥ | ٢٠ر٠ | ١ | ٤ر٠ | ١١ | ٤٤ر٠ | ٨ | ٣٢ر٠ | ٢٥ | ٦ر٥ | ٢٤ر٠ | ٠٦ر٠ غير دالة |
| متوسط | ٣ | ٩ر١ | ٣ | ٩ر١ | ٢١ | ٣٦ر٦ | ٦ | ١٨ر٢ | ٣٣ | ٨ر٦ | | |
| ثانوي | ٤ | ٤ر٧ | ٥ | ٥ر٩ | ٥٢ | ٦١ر٢ | ٢٤ | ٢٨ر٢ | ٨٥ | ٢٢ر٣ | | |
| جامعي | ١٣ | ٨ر١ | ١٦ | ٩ر٩ | ٨٨ | ٥٤ر٧ | ٤٤ | ٢٧ر٣ | ١٦١ | ٤٢ر١ | | |
| دراسات عليا | ٤ | ٥ر٢ | ٤ | ٥ر٢ | ٤٥ | ٥٨ر٤ | ٢٤ | ٣١ر٢ | ٧٧ | ٢٠ر٢ | | |
| أخرى | | | ١ | ١٠٠ر٠ | | | | | ١ | ٢ر | | |
| المجموع | ٢٩ | ٧ر٦ | ٣٠ | ٧ر٩ | ٢١٧ | ٥٦ر٨ | ١٠٦ | ٢٧ر٧ | ٣٨٢ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٦) عدم وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٤ر٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٦ر٠) . وبالرجوع لمعطيات الجدول يتضح أن الأزواج بمستوى التعليم الابتدائي بلغت نسبة اتخاذهما للقرار (٤٤ر٠٪)، أما الأزواج بمستوى التعليم المتوسط فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٦٣ر٦٪ )، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٦١ر٢٪)، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الجامعي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٥٤ر٧٪ )، وفيما يتعلق بالأزواج بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً ( ٥٨ر٤٪ ) .

ويلاحظ من المعطيات السابقة أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً بنسبة ( ٦٣ر٦٪ ) للأزواج بمستوى التعليم المتوسط، أما في مستوى الدراسات العليا فبلغت النسبة ( ٥٨ر٤٪ )، وإذا تناولنا المعطيات المتعلقة باتخاذ الأزواج للقرارات، فسوف نجد أن الأزواج من مستوى التعليم الابتدائي يتخذون القرار بنسبة ( ٢٠ر٠٪ )، في حين بلغت نسبة الأزواج الذين يتخذون القرار بمفردهم

بمستوى الدراسات العليا ( ٢ر٥٪ )، وفيما يتعلق باتخاذ الزوجات للقرار نجد أن أعلى نسبة كانت للزوجات اللاتي حصل أزواجهن على مستوى الدراسات العليا نحو ( ٢ر٥٪ )، ونفس النسبة بالنسبة للأزواج متخذي القرار .

مما سبق يتضح أنه ليس شرطاً مستوى تعليم الزوج بمدى تقبله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، كذلك العادات والتقاليد الاجتماعية لها تأثيرها القوي على الأفراد، وكل زوج له اتجاهات أساسية تحدد مستوى سلوكه وتوجه تفكيره، وتُعدّ حصيلة خلفيته الاجتماعية الناتجة عن المدة التي عاشها مع أسرته الأساسية، واكتسب خلالها مجموعة من القيم . حيث اعتبر العلماء الاجتماعيون الأسرة أحد التنظيمات الاجتماعية التي تعكس خلالها اتجاهات الثقافة الكبرى وقيمها ومعاييرها، وهي ثقافة المجتمع . ومن هنا برزت الاتجاهات الحديثة التي اهتمت وركزت على علاقة الأسرة بالأنساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين: البنائية والوظيفية . كذلك اهتمت ببناء الأسرة وبطبيعة العلاقات الأسرية وبتوزيع الأدوار ( الغريبي : ١٩٩٧م، ١٦٩ ) .

**جدول رقم (١٣٧)**

**يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى**

| الاستجابات | التكرار (ك) | النسبة (٪) |
|---|---|---|
| - لا . | ٤٠ | ١٠ر٤ |
| - نادراً . | ٦١ | ١٥ر٨ |
| - أحياناً . | ١٤٢ | ٣٦ر٩ |
| - نعم . | ١٣٧ | ٣٥ر٦ |
| - أخرى | ٢ | ٠ر٥ |
| - لم تجب | ٣ | ٠ر٨ |
| المجموع | ٣٨٥ | ١٠٠ر٠ |

يوضح الجدول رقم (١٣٧) أن نسبة ( ١٠ر٤٪ ) أجابت بلا، بينما ذكرت نسبة (١٥ر٨٪) أنه الزوج نادراً ما يقبل أن تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة العلاقة، في حين ذكرت نسبة ( ٣٦ر٩٪ ) أنه أحياناً ما يقبل، وأجابت نسبة ( ٣٥ر٦٪ ) بأنه

يوافق . وبالاطلاع على النسب السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي ( ٩ر٣٦٪ ) وهي أن الزوج أحياناً ما يوافق، وقد يكون ذلك راجعاً لعدة عوامل، كمستوى تعليم الزوج، وسن الزوجة، وتعليمها، واستقلالها المادي، وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب التي تحدد مدى هذه المشاركة . وفي دراسة ( القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧١ – ٢٧٢ ) تبين أن نسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وأن نسبة (٦٧٪) منهن يشاركن في بعض القرارات، ونسبة ( ١٧٪ ) حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، مما يشير إلى أن أكثر الزوجات من المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن أنهن يشاركن الزوج في القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

**جدول رقم (١٣٨)**

**يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وقبول**

**أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)**

| موقف الزوجة / تعليم الزوجة | لا | | نادراً | | أحياناً | | نعم | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | | ك | ٪ | | |
| ابتدائي | ٢ | ١٠ر٠ | ٣ | ١٥ر٠ | ٩ | ٤٥ر٠ | ٥ | ٢٥ر٠ | ١ | ٥ر٠ | ٢٠ | ٥ر٢ | ٣ر٠ | غير دالة |
| متوسط | ٦ | ٢٠ر٠ | ٧ | ٢٣ر٣ | ٦ | ٢٠ر٠ | ١١ | ٣٦ر٧ | | | ٣٠ | ٧ر٩ | | |
| ثانوي | ١٢ | ١١ر٣ | ١٨ | ١٥ر٧ | ٤٧ | ٤٠ر٩ | ٣٦ | ٣١ر٣ | ١ | ٩ر | ١١٥ | ٣٠ر٢ | | |
| جامعي | ١٨ | ٩ر٦ | ٢٧ | ١٤ر٤ | ٧٠ | ٣٧ر٤ | ٧٢ | ٣٨ر٥ | | | ١٨٧ | ٤٩ر١ | | |
| دراسات عليا | ١ | ٣ر٤ | ٦ | ٢٠ر٧ | ٩ | ٣١ر٠ | ١٣ | ٤٤ر٨ | | | ٢٩ | ٧ر٦ | | |
| المجموع | ٤٠ | ١٠ر٥ | ٦١ | ١٦ر٠ | ١٤١ | ٣٧ر٠ | ١٣٧ | ٣٦ر٠ | ٢ | ٥ر | ٣٨١ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٠٨) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر١ ) . ويتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة .

**جدول رقم (١٣٩)**

**يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج مبادرة الزوجة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى**

| قبول الزوج / عدد سنوات الزواج | لا | | نادراً | | أحياناً | | نعم | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | | ك | ٪ | | |
| أقل من ٥ سنوات | ٣ | ١٣ر٣ | ٨ | ١٧ر٨ | ١٥ | ٣٢ر٣ | ١٦ | ٣٥ر٦ | | | ٤٥ | ١١ر٩ | ٢٠ر٨ | ٠ر٠٣ دالة |
| من ٦-١٠ سنوات | ١٢ | ١١ر٠ | ٢٨ | ٢٥ر٧ | ٣٧ | ٣٣ر٩ | ٣٢ | ٢٩ر٤ | | | ١٠٩ | ٢٨ر٩ | | |
| من ١١-١٥سنة | ١٢ | ١٢ر١ | ١٣ | ١٣ر١ | ٤٠ | ٤٠ر٤ | ٤٢ | ٣٢ر٣ | ٢ | ٢ر٠ | ٩٩ | ٢٦ر٣ | | |
| من ١٦-٢٠سنة | ٧ | ٩ر٦ | ٦ | ٨ر٢ | ٣٠ | ٤١ر١ | ٣٠ | ٤١ر١ | | | ٧٣ | ١٩ر٤ | | |
| أكثر من ٢٠ سنة | ٢ | ٣ر٩ | ٤ | ٧ر٨ | ١٨ | ٣٥ر٣ | ٢٧ | ٥٢ر٩ | | | ٥١ | ١٣ر٥ | | |
| المجموع | ٣٩ | ١٠ر٣ | ٥٩ | ١٥ر٦ | ١٤٠ | ٣٧ر١ | ١٣٧ | ٣٦ر٣ | | | ٣٧٧ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح الجدول رقم (١٣٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٧ر٨) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠ر٠٣ ) وبالاطلاع على بيانات الجدول يتضح أنه بالنسبة للمتزوجين من خمس سنوات فأقل أن نسبة قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في هذه العلاقة بلغت ( ١٣ر٣٪ ) في حين أن نسبة الزوج نادراً ما يقبل بلغت ( ١٧ر٨٪ )، بينما بلغت نسبة بأنه أحياناً يقبل (٣٣ر٣٪ )، وأجابت نسبة (٣٥ر٦٪) بأنه يقبل . أما بالنسبة للمتزوجين من ٦ إلى عشر سنوات فكانت نسبة عدم قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في إقامة علاقة اجتماعية بأسرة أخرى ( ١١ر٠٪) بينما بلغت نسبة الأزواج الذين نادراً ما يقبلون بذلك ( ٢٥ر٧) . وبالنسبة للأزواج الذين أحياناً يقبلون بذلك فكانت نسبتهم ( ٣٣ر٩٪ ) . وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٢٩ر٤٪) . وبالنسبة للأزواج الذين كانت مدة زواجهم من ١١ – ١٥ سنة فكانت نسبة عدم موافقة الزوج (١٢ر١٪) في حين بلغت نسبة قبول الزوج أحياناً (١٣ر١٪)، بينما كانت نسبة الذين يقبلون أحياناً بذلك (٤٠ر٤٪) . وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٣٢ر٣٪). أما من كانت مدة زواجهم من ١٦ – ٢٠ سنة، فكانت نسبة عدم الموافقة من قبل

الزوج (٦ر٩٪)، في حين أنه نادراً ما يقبل بذلك فبلغت النسبة (٢ر٨٪)، في حين بلغت نسبة من يقبل أحياناً (١ر٤١٪)، بينما كانت نسبة من يقبل بذلك (١ر٤١٪). ومن كانت مدة زواجهم أكثر من ٢٠سنة، كانت نسبة عدم قبول الزوج (٩ر٣٪)، ونسبة من نادراً يقبل بذلك ( ٨ر٧٪ )، في حين بلغت نسبة من يقبل بذلك أحياناً (٣ر٣٥٪)، بينما نسبة من يقبل بذلك ( ٩ر٥٢٪ ) .

ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن عدم موافقة الزوج تقل كلما زادت عدد سنوات الزواج، إذ بلغت في الفئة الأولى من ٥ سنوات فأقل ( ٣ر١٣٪ )، بينما في الفئة الأخيرة أكثر من ٢٠ سنة، فبلغت ( ٩ر٣٪ )، وربما يرجع ذلك لتأثير طول مدة الزواج على علاقة الزوجين ببعضهما، إذ إن الزوج في المدة الأولى لم يعرف بعد طبيعة الزوجة وشخصيتها لذلك لا يتيح لها المجال لاتخاذ بعض القرارات، ولكن بعد مدة من زواجهما يعرف كل منهما الآخر ومن ثم سيكون هناك مجال للحوار وتبادل وجهات النظر في مثل هذه المواقف، بالإضافة إلى أن سن الزوجة في المدة الأولى من الزواج قد يكون صغيراً، وبناءً عليه لا يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق ببعض الأمور الأسرية، ولكن مع طول المدة ستكون شخصيتها أكثر خبرة حياتية، وأكثر معرفة بالآخرين، وبالتالي ستتاح لها الفرصة لاتخاذ مثل هذه القرارات .

## جدول رقم (١٤٠)

## يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وقبوله مبادرة الزوجة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

| موقف الزوجة / مستوى تعليم الزوج | لا | | نادراً | | أحياناً | | نعم | | أخرى | | المجموع | | قيمة كا٢ | مستوى الدالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | | ك | ٪ | | |
| ابتدائي | ٦ | ٢٤ر٠ | ٣ | ١٢ر٠ | ١٥ | ٦٠ر٠ | ١ | ٤ر٠ | | | ٢٥ | ٦ر٦ | ٢٩ر٩ | ٠ر٠٧ غير دالة |
| متوسط | ٥ | ١٥ر٦ | ٥ | ١٥ر٦ | ١١ | ٣٤ر٤ | ١١ | ٣٤ر٤ | | | ٣٢ | ٨ر٤ | | |
| ثانوي | ٨ | ٩ر٤ | ١٨ | ٢١ر٢ | ٢٣ | ٢٧ر١ | ٣٥ | ٤١ر٢ | ١ | ١ر٢ | ٨٥ | ٢٢ر٤ | | |
| جامعي | ١٤ | ٨ر٨ | ٢١ | ١٣ر١ | ٦٦ | ٤١ر٣ | ٥٨ | ٣٦ر٣ | ١ | ٠ر٦ | ١٦٠ | ٤٢ر١ | | |
| دراسات عليا | ٧ | ٩ر١ | ١٢ | ١٥ر٦ | ٢٧ | ٣٥ر١ | ٣١ | ٤٠ر٣ | | | ٧٧ | ٢٠ر٣ | | |
| أخرى | – | – | ١ | ١٠٠ر٠ | | | | | | | ١ | ٠ر٣ | | |
| المجموع | ٤٠ | ١٠ر٥ | ٦٠ | ١٥ر٨ | ١٤٢ | ٣٧ر٤ | ١٣٦ | ٣٥ر٨ | ٢ | ٠ر٥ | ٣٨٠ | ١٠٠ر٠ | | |

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٩ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٧) . وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص في عدم تأثير المستوى التعليمي للزوج أحياناً في قبوله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المقابل في حالة ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، فإنها ستحاول المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك لأن الزوج يتصرف من منطلق أنه هو المسؤول الأول عن الأسرة، وهو الذي يملك صلاحية اتخاذ القرارات بدرجة أكبر من الزوجة، وقد توصلت ( القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٥٥ ) إلى أن المستوى التعليمي للزوجة لا يؤدي دوراً في استشارة الزوج لزوجته في الأمور التي تخص الأسرة، حيث كانت كا٢ غير دالة (١ر٨) حسب بيانات الدراسة الميدانية . ولا يعني ذلك أنه لا فرق في استشارة الزوج لزوجته إذا كانت متعلمة أم لا، ولكن تأثير المستوى التعليمي يظل محدوداً، فحسب معطيات دراسة (القاسمي) تبين أن ( ٨٣٪ ) من الزوجات العاملات، ونسبة (٧٥٪) من

غير العاملات تؤكد على ضرورة استشارة الزوج لها في مختلف الأمور الخاصة بالحياة الأسرية، بينما نسبة (١٧٪) من العاملات منهن، ونسبة (٢٥٪) من غير العاملات يؤكدن على الاستشارة في بعض الأمور .

مما سبق يتضح لنا أن مكانة المرأة عامة سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، فإن لها حق المشاركة في اتخاذ قرارات تتعلق بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغير في قيم الأفراد نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية، ولكن أثبتت معطيات الدراسة الميدانية أنه على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج إلا أن بعضهم لم يتقبل مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة علاقة مع آخرين، مما يؤكد تأثير العادات والتقاليد المجتمعية بدرجة أقوى من تأثير التغيرات الثقافية والحضارية، إذ إن التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص، ولكن التغيرات في اتجاهات الأفراد بمن فيهم الأزواج في أمور تتعلق بالمرأة لا تزال في تأرجح بين القبول والرفض، إذ إن بعض الاتجاهات الحديثة إن هي قبلت الفكرة بالشكل فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع .

## ثالثاً : الخلاصة :

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نخرج بعدة حقائق نعرض لأبرزها فيما يلي :

١- إن عمل الزوجة لم يكن على حساب اهتمامها بأدوارها الرئيسية زوجةً وأمًّا، ومن ثم هناك علاقة بين عمل الزوجة، وحدوث مشكلات في الأسرة، إذ أشارت نسبة (١ر٤٢٪) من أفراد عينة البحث إلى عدم حدوث مشكلات في الأسرة نتيجة عمل الزوج خارج المنزل .

٢- إن الزوج يساعد زوجته العاملة في بعض مسؤوليات الأسرة بنسبة (٤ر٧٧٪)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣- إن الزوجة السعودية، نتيجة لارتفاع مستوى تعليمها، ودخولها ميدان العمل أصبحت ترفض فكرة تعدد الزوجات، وازداد إحساسها بقدرتها وذاتها وشخصيتها إذ أجابت نسبة ( ٤١٪ ) من عينة البحث بأنها تطلب الطلاق عند زواج الزوج بأخرى .

٤- اتضح تأثير كون الزوجة عاملة أم غير عاملة على موقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، إذ تشير النسب إلى أن العاملات يطلبن الطلاق في هذه الحالة بنسبة (٤٥٪)، مقابل نسبة (٤ر٢٧٪) لغير العاملات .

٥- إن مشاركة الزوجين معاً بنسبة ( ٨ر٥٦٪ ) بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغيير في المعايير الاجتماعية السائدة بالنسبة لعلاقة الزوجين .

٦- إن قبول الأزواج بمبادرة زوجاتهم بإقامة علاقات اجتماعية مع أسر أخرى يرتبط بعدة متغيرات : كتعليم الزوجة، وتعليم الزوج، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال .